

هل من سبيل الى عودة العرب

الى مثل الاسلام العليا ؟

الأستاذ خليل الخورى



فراحت جميع القالات التي نشرت في العدد الممتاز من مجلة « الرسالة » الغراء ، الصادر في ٧ يناير . وأعدت قراءتها المرة بعد المرة ، فخرجت من دراستها والتأمل فيها بأمرين خطيرين : الأول : أن الإسلام هو الذي أضرم في قلوب العرب الجذوة المؤججة من نار الحاسة القومية والروحية ، فبمثمهم من سحرهم واندفعوا في جميع الجهات وتمكنوا - وهم فئة قليلة - بما كان لهم من الإيمان الوطيد من تدويج الأنظار والأمصا ، ومن القضاء على الإمبراطوريتين العظيمتين الفارسية والرومانية اللتين كانتا تسيطران على دنيا ذلك الزمان . ولما استكملوا الفتوحات واستتب لهم الأمر ، ساروا في سبيل الحضارة والعلوم ، فقطعوا في مضمارها أشواطاً ، بزوا فيها جميع الأولين . والثاني : أن العرب ما تخافوا عن قافلة الحضارة إلا لا تخلوا - بل لما تخلوا زعمائهم - من النذل العليا التي فرضها لهم دينهم العظيم بميث كل حق ومصدر كل عدل ، فتكالبوا على الدنيا وحطامها .

سيابى وشتاى . وليلم الأستاذ الماض ، إن كان لا يعلم ، أن هؤلاء السفهاء في الدنيا كثير ، فإذا كان يهذب لكل سفاهة من سفيه ، فإن شقاءه سيطول بهضبه ، فدفع السفهاء وليقولوا ما شاؤوا ، وكن أنت ضيقنا بكرامتك ، فإنها أعز وأغلى من أن تبذل على الأسنة . وتقبل إن تفضلت عذرى وشكرى واحترامى وتقديرى ، ومجزى عن مخالفتك ، وحبي لرضاك ، وقد بلغت منى في مقالك ما شئت ، رناصيتى بيدك ، وفي المثل : « ملكك فاسجح » . فافعل مؤيداً منصوراً ، والسلام

محمد محمد شاكر

ذاتك الأمران حقيقتان لا ريب فيهما : الحقيقة الأولى : تبعت في نفوسنا شعور الفخر بأجدادنا الغطاريق ، والأمل بأن تعود سيرتهم الأولى فنرد شيئاً من مجدنا الضائع . والحقيقة الثانية : تحدث لما شجنا وحننا يلىنا ، بل بأساً من هذا التغاؤل والزين الذي صرنا إليه بسبب هجرتنا لمبادئنا العليا ، بل بسبب صروق زعمائنا وحكامنا من مبيع الهدى ، وسيرهم في سبيل الضلال والأنانية والأثرة . هذا هو داؤنا الويل ، وكلنا نعرفه ونشكو منه ، وكلنا العلماء والجهلاء يعرفون هذا الداء ويصفون الدواء أيضاً ، فيناشدون الزعماء والحكام بأن يعودوا إلى مثل الإسلام العليا ، ويتبديوا ولو اليسير بأجدادنا المظاه في صدر الإسلام - كابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب - روى التاريخ أن أبا بكر دعا ابنه فائشة وهو على فراش الموت وقال لها : « اعلمى يا بنتى أنى لم آخذ من أموال المسلمين وأنيائهم شيئاً ، وإنما أكلت من جريش طعامهم وارنديت من خشن ثيابهم ، وليس لى من أموالهم سوى هذه القطيفة وهذه البغلة وهذا العبد ، فإذا مت نخذى هذا كله وسلميه إلى عمر » . ثم أوفى أبو بكر فأخذت ما أوصى به وسلمته إلى عمر ، فأعقب عمر العبد وأرسل القطيفة إلى بيت المال ، أما البغلة فقال : « إن ركبتك يا عمر ينفى أن تملك من بيتك إلى دار الحكم » ورددوا إلى بيت المال ، هكذا كان يفعل حكامنا الأولون

ما السبيل للعود إلى مثل الإسلام العليا ؟ إن السبيل الوحيد هو تولي الصالحين الذين يتقون الله ، المناصب العليا والصغرى في الدولة ، وتمكينهم من الجلوس على مقاعد النيابة ، فيكون ولاية الأمور وأصحاب البسط والقبض من العلماء والكتاب والفضلاء المروفين بالتقوى والصلاح والزهد ، والرغبة عن حشد المال وعن الإجراء باستغلال الوظائف

إننا نعلم أن الأمة العربية لا تخلو من الأبرار الصالحين ، والفضلاء التدينين ، بل أن أمثال هؤلاء الأتقياء الشرفاء بعيدون عن الحكم ، وإذا شاؤوا الوصول إليه وحاولوه لفشلوا يقيناً لأنهم لا يملكون وسائله ، وإنما يملك تلك الوسائل أهل السياسة وأهل المال ، وفي معظم الأنظار العربية لا يمكن أن يكون نائباً سوى الفنى

المخاطبات العرب ونحاذلهم في وجه الأخطار التي تخيق بهم من جميع الحوالب ، ولكانوا أكثرعوا السخائم من قلوب العرب ، ولوا شتمهم وجملوا منهم دولة واحدة موحدة ، فنزل الحواجز والحدود المصطنعة ، وتطلى الحربة لتقتل الأشخاص والأشياء في جيم أراضى الناطقين بالضاد

ولكن كيف يكون ذلك وما السبيل إلى تمكين الأنقياء الحقيقيين من ولاية الأمر في الدولة ؟ وتمن لي ثلاثة تدابير ينبغي أن نتخذ لمحاولة الوصول إلى تلك الأمنية التي نلشددها :

التدبير الأول : إن معظم الناس يجهلون ما في الإسلام من المثل العليا ، وزدرون الدين ويستهنون — ولعل السبب الأكبر في ذلك هو أنهم لم يربوا التربية الدينية في طفولتهم ، ولم يتعلموا تعاليم ديننا صهيحاً في المدارس — وبهذا لو جعل التعليم القديس فرضاً في جميع المدارس العربية وفي جميع مراحل الدراسة حتى الجامعية ، وينتقى لهذا التدريس كبار العلماء المثقفين الشرفاء ، وبهذه الطريقة ترسخ مبادئ الدين العليا في قلوب الناشئة من البنات والبنين ، وتظل راسخة إذا ظلوا يتلقون الدراسة في الماهد العليا ، وإلا بحيث من النفوس ، وينشأون على احترام دينهم وما فيه من أدب للعالم والدين . ومثل هذه التربية قيمة على العموم أن تجعل الخير غالباً على الشر ، وتخلق فتياً ذوى تقى ينشرون الفضيلة وألحق أينما عملوا ، أرى الحكومة أم في غيرها

التدبير الثاني : هو تدبير ذو أثر عاجل ، ومؤداه أن يمس كبار أصحاب المناصب في الدولة الذين هم من أصحاب المثل العليا ، ووجدوا في دور الحكم من قبل القضاء والقدر الميعون ، أقسى العناية لاستخدام الذين يخافون الله ، والذين هم شجعان صادقون على الباطل ، جبناء رعايد على الحق ، فإذا فعلوا ذلك خففوا من وطأة الشر المستفحل

التدبير الثالث : يكون في جعل الانتخابات للبرلمان حرة إلى أقصى الحدود . إن النظام البرلماني إنما هو بدعة قديمة استوردناها كما استوردنا غيرها من كثير البدع

الغري الذي يستطيع أن يشتري مقعداً في البرلمان من الرعي الذي يملك القرى وسكانها ، فيأمرهم بإعطاء أصواتهم لذلك الذي الترى الذي دفع له الثمن القادح

من أجل هذا زرى أن الرجل الشريف التقى التقى مقصى عن دوائر الحكم ، لا يستطيع إلا البكاء والتفجع لما ينهد في تلك الدوائر — في مقالات يدبجها وفي قصائد بنظمها — يفاشد فيها أولئك الحكام أن يعودوا إلى مثل الإسلام العليا ويسلكوا في أعمالهم المحجة ويحملوا بأيديهم مصباح « ديوجنس » يبعثون بضوئه عن الصالحين المتهيبين المنكشين في الزوايا ، وينتقونهم لولاية مصالح العباد . ومن سخرية الأقدار أننا نرى أولئك الحكام يشاركونه في دعوته وفي بكائه وفي شجب الشر والائتم وفي استنكار الخروج على الفضيلة ، وهم ممنون في اجترار الحرب ، لماذا لا يكون الثالوثون المتحلون بمكارم الأخلاق من رجال الحكم ، لماذا لا ترى في الغالب الحاكمين وكبار أصحاب المناصب ، حين الصغار إلا من طغيات الانتهازيين والوصوليين ، وإن وجد في دور الحكم المنزهون عن المطامع ، فهم نفر قليل يقول دعاء الشر والخبث إن هذا الجيل جيل فاسد ، وأنه ينبغي لنا أن نتطهر الأجيال القادمة التي يؤمل منها الخير — ألا فقولوا إن هذا الكلام يراد منه التخدير وإلهاء الأمة عن الشرور التي ترنك — فإن هذا الجيل كثيره من الأجيال ، فيه الصالح وفيه الطالح ، ومن الواجب أن نسمى ونبذل الجهود في منم الطالحين من تولى مقاليد الأمور ، وفي تمكين الصالحين من الوصول إلى الحكم

ونحيل إلى ولا أراني بعيداً عن الخطأ فيما أتخيل ، أنه لو أتيج لأصحاب المثل العليا من الأنقياء الأنقياء أن يلوا الحكم في البلدان العربية ، لكانوا نجومياً بقتدى بهم ويهتدى ، ولكانوا ينتقون ذرى الصلاح والتقوى لثقله الوظائف والمناصب في الدولة ، ولكانوا اتفقوا على وحدة الأمة ولو اقتضت الوحدة خسران مناصبهم ، ولما كانوا رضوا ببقاء هذه الديورات الهزيلة السقيمة التي لا وزن لها بين الدول ، والتي هي أقوى الحجج على

القاعدة الخامسة : أن يكون عدد النواب أقل ما يمكن ،
ويجب أن ينقص النواب في كل قطر إلى نصف عددهم الحاضر ،
ولا يزداد ولو زاد السكان

ويا حبذا لو أنتم كتاب « الرسالة » الفراء الروية في هذه
الشجون التي يمانها العرب أجمعون ، لعلمهم يهتدون إلى سبيل
نوعية لإصلاح النظام القائم إصلاحاً ، يمكن أصحاب المثل العليا
من أهل العلم ومكارم الأخلاق من تولي مقاليد الأمور ، ومن
الوصول إلى مقاعد النيابة التي هي مصدر السلطات كلها

طرابلس الغرب خليل الخوري
القاضي في طرابلس الغرب

فَقَائِلُكَ

للاستاذ أحمد حسن الزيات بك

إحدى روائع القصص العالی الواقعی

لشاعر فرنسا الخالد « لامرتین »

قص فيها بأسلوبه الشمري تاريخ فترة من
شبابه تدفق فيها حبه بالجمال وقاض بها شموه
بالحب . وهي كالآلام « فرز » في دقة الترجمة
وقوة الأسلوب طبعت أربع مرات ونفختها

٢٠ قرشا معاً جرة البريد

التي نشأت في أوروبا منذ بضعة قرون ، أخذناها بجميع مجرّها
وبجرّها . وعندى إن صح أن يكون لي « كعند » أنه يجب تعديل
القوانين الانتخابية في الأنظار العربية ، بحيث تشمل القواعد
الآتية :

القاعدة الأولى : أن تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية مستقلة
ولا يرشح الانتخاب في الدائرة إلا أحد أبنائها ، لأنه لا يعرف
أدواءها وظلماتها سوى أبنائها

القاعدة الثانية : أن يبنى نظام القائمة المعمول به في بعض
البلدان العربية ، فإنه نظام فاسد ، ومحصله أن المرشح الذي يفوز
في الانتخاب لا يمثل الدائرة أو الدوائر التي يشملها تفوز زعيم
القائمة ، وإنما هو يمثل الزعيم نفسه ، ويخدم في المجلس متى وصل
إليه مصالح الزعيم ومطامعه ، لا مصالح الأمة

القاعدة الثالثة : أن يرشح الشخص مستقلاً منفصلاً عن
الأحزاب والهيئات والحكومات

القاعدة الرابعة : أن تلتى الدعاوات بشكلم الحاضر الحزبي
القاضح ، لأنها مجرد الناخبين من حريتهم في انتخاب من
تلمهم لانتخابه ضارهم ، ولأنه لا يستطيعها سوى أصحاب
الأموال الذين ينفقون عليها فاحش الباطل من الأموال ، فيحرم
الشرقاء المخلصون الأتقياء الوصول إلى مقاعد النيابة ، لأن ضلّة
أموالهم وأنفقتهم وهزتهم رباً بهم من القيام بمثل تلك الدعاوات ،
وبذلك تحرم الأمة الانتفاع من أبنائها الأبرار ، ويحكمها بهذه
الطريقة الأغنياء التجار ، ويسود نظام « البلوتارية » . تأمل
أن في الدائرة الانتخابية مرشحين ، أحدهما متر والآخر لا مال
له . الأول يقيم الحفلات والمهرجانات يوماً بعد يوم ، يحشد إليها
الناس ويفدق عليهم المطايا وأطياب الطعام والشراب والدخان ،
والثاني لا يستطيع من ذلك شيئاً (أولاً) أقله ماله و (ثانياً)
لأنه يراه شتاراً وخزياً . ويمثل هذه الأساليب تصبح مؤهلات
النائب الواقعية المال والثراء ، لا العلم والإخلاص ومكارم
الأخلاق ، فيا ويلنا مما نحن فيه من الأرساب التي لن تقضى
بنا إلا إلى شر المآب